

*Advanced regionalization and mechanisms for mountain development in the Beni
Malal-Khenifra region (Morocco)*

Younes seif ennasr *

Hassan I University, Settat- Morocco.

Y.seif@uhp.ac.ma

 <https://orcid.org/825-3130-0000-0009X>

<https://doi.org/10.63939/JSS.2026-Vol10.N39.153-173>

Received: 18/02/2026, **Accepted:** 18/03/2026, **Published:** 30/03/2026

Abstract: Advanced regionalization is considered a new development model adopted by Morocco after all other regional policies failed to achieve territorial development and eliminate all forms of imbalances and disparities among Morocco's regions and geographical areas. In fact, these policies exacerbated the severity of imbalances, particularly in mountainous regions, and perpetuated their precarious situation.

This inconsistency and vacillation in adopting different policies highlights the instability of development policies and approved programs. It also highlights the failure to establish an effective and efficient formula or a genuine development model for the development of all Moroccan regions, as well as the failure to find an appropriate formula that aligns with the situation of mountainous regions in general, and with the specific conditions and characteristics of the mountainous regions of the Beni Mellal-Khenifra region in particular. Advanced regionalization offers significant development options through which a qualitative leap in territorial development can be achieved. In this regard, the study relied on field research and bibliographic sources to examine certain aspects related to regional development mechanisms under the modern model.

Keywords: advanced regionalization, development policies, imbalances, territorial development, fragility.

©2026, Younes seif ennasr, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution -NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and red istribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.// <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

*Corresponding author

الجهوية المتقدمة وآليات تنمية الجبال بجهة بني ملال خنيفرة (المغرب)

يونس سيف النصر *

جامعة الحسن بسطات - المغرب

Y.seif@uhp.ac.ma



<https://orcid.org/825-3130-0000-0009X>

<https://doi.org/10.63939/JSS.2026-Vol10.N39.153-173>

تاريخ الاستلام: 2026/02/18 - تاريخ القبول: 2026/03/18 - تاريخ النشر: 2026/03/30

ملخص: تعتبر الجهوية المتقدمة نموذجا تنمويا جديدا، تبناه المغرب بعدما فشلت كل السياسات الجهوية الأخرى في تحقيق التنمية الترايبية، والقضاء على كل أشكال الاختلالات والتفاوتات ما بين المناطق والمجالات الجغرافية المغربية. بل عمقت هذه السياسات من حدة الاختلالات خاصة بالمناطق الجبلية، وكرسّت وضعية الهشاشة بها.

يبين هذا الاختلاف والتذبذب في تبني سياسات مختلفة، عدم الاستقرار في السياسات التنموية والبرامج المعتمدة. كما يبين عدم إيجاد صيغة ناجعة وفعالة أو نموذج تنموي حقيقي، لتنمية كل المناطق المغربية، فضلا عن إيجاد صيغة ملائمة تتماشى مع وضعية المناطق الجبلية بصفة عامة، ومع وضعية وخصائص المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة بصفة خاصة. تتيح الجهوية المتقدمة خيارات تنموية مهمة من خلالها تحقيق قفزة نوعية على مستوى التنمية الترايبية. حيث تم الاعتماد في هذا الصدد على البحث الميداني للمصالح الخارجية والبيبلوغرافي للوقوف على بعض الجوانب المتعلقة بآليات التنمية الجهوية في ظل النموذج الحديث.

الكلمات المفتاحية: الجهوية المتقدمة، السياسات التنموية، الاختلالات، التنمية الترايبية، الهشاشة.

©2026, Younes seif ennasr, licensee DemocraticArab Center.This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution -NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and red istribute the material inanymedium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited./ <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

*Corresponding author

1. تمهيد:

تشكل الجهوية المتقدمة نمطا جديدا من التدبير الترابي، حيث تبنت صلاحيات جديدة لخلق تنمية ترابية وفق خصوصية كل منطقة على حدة. تعد لينة محورية في التدبير المحلي ودعم الحكامة الترابية، تسمح بوضع إدارة محلية نابعة من إرادة الساكنة، عبر انتخاب ممثلين يساهمون في تحقيق انتظاراتهم واحتياجاتهم الأساسية؛ من خلال تسخير الآليات التنموية المتاحة، التي تتجلى في برنامج التنمية الجهوية، والتصميم الجهوي لإعداد التراب.

تتوفر جهة بني ملال خنيفرة على مؤهلات وموارد ترابية مادية ولامادية متنوعة، تسمح ببلورة مشاريع ترابية طموحة، تساهم في تحسين الوضعية التنموية للساكنة المحلية. حيث اعتمد التصميم الجهوي لإعداد التراب على محددات جغرافية في اختيار مجالات المشاريع التنموية، من خلال تقسيم هذه الجهة إلى مناطق جبلية، ديرية، هضبية وسهلية. اعتبر كل وحدة مجالية ذات امتداد جغرافي متجانس، لها نفس الخصائص الطبيعية، الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والبنوية؛ يجب الانطلاق منها في وضع مشاريع مناسبة لطبيعة المجالات، توظف مختلف مواردها الترابية في عمليات بناء التنمية الترابية.

تبنى برنامج التنمية الجهوية مشاريع متعددة أيضا، همت مجالات مختلفة؛ غير أنه رغم وجود تخطيط مهم للمشاريع التنموية في إطار الجهوية المتقدمة، إلا أنها تعرف تأخرا ملحوظا في عملية التنزيل، نتيجة غياب الالتقائية ما بين مختلف الفاعلين الترابيين، وغياب التمويل اللازم؛ مما يؤدي إلى إهدار الزمن التنموي والجهد؛ مثلما حدث مع المخططات والمشاريع السابقة، التي كرس مظاهر متعددة من الاختلالات. تحظى آليات التنزيل، التنوع والتدبير بأهمية كبرى في ضمان التنمية المنشودة، لكل المجالات الجغرافية بجهة بني ملال خنيفرة.

1.1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في الوقوف على أهم الآليات التنموية للجهوية المتقدمة والمدى التنموي الذي يمكن تحقيقه، بعدما فشلت السياسات الجهوية السابقة، لآبد من معرفة الجديد الذي جاءت

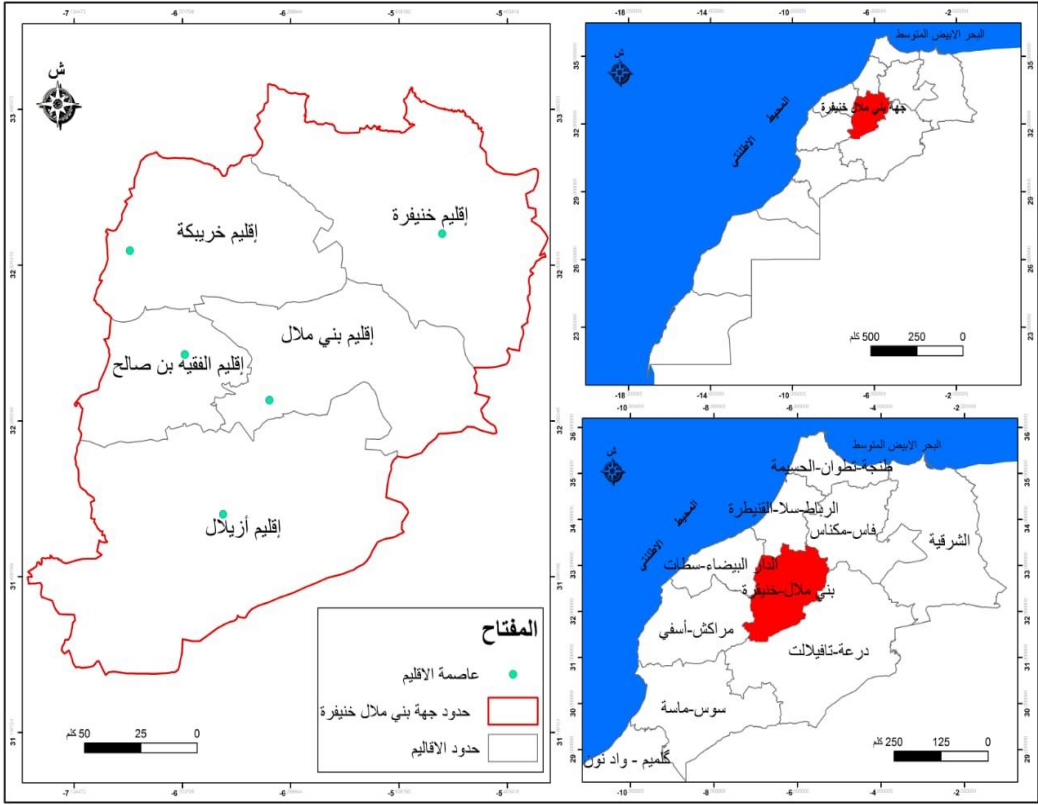
به هذه السياسة التنموية، ودورها المستقبلي في القضاء على الاختلالات الترابية المترابطة منذ عقود، ومعرفة الخيارات التنموية المتقدمة التي جاءت بها ومدى وملاءمتها للهيكل الإدارية في إطار ازدواجية التركيز واللامركزية.

2.1. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية معرفة طرق تعامل الجهة المتقدمة مع المجالات الجغرافية المختلفة داخل جهة واحدة التي تتميز بغنى ثراء طبيعي مهم، من سهول، هضاب، دير وجبال وتنوع بيولوجي وجيولوجي. والوقوف على الصلاحيات المتقدمة التي جاءت في جانب التمويل والأمر بالصرف والإدارة.

2. المجال الجغرافي المدروس:

خريطة رقم 1 : موقع المجال المدروس ضمن الخريطة الجهوية للمغرب



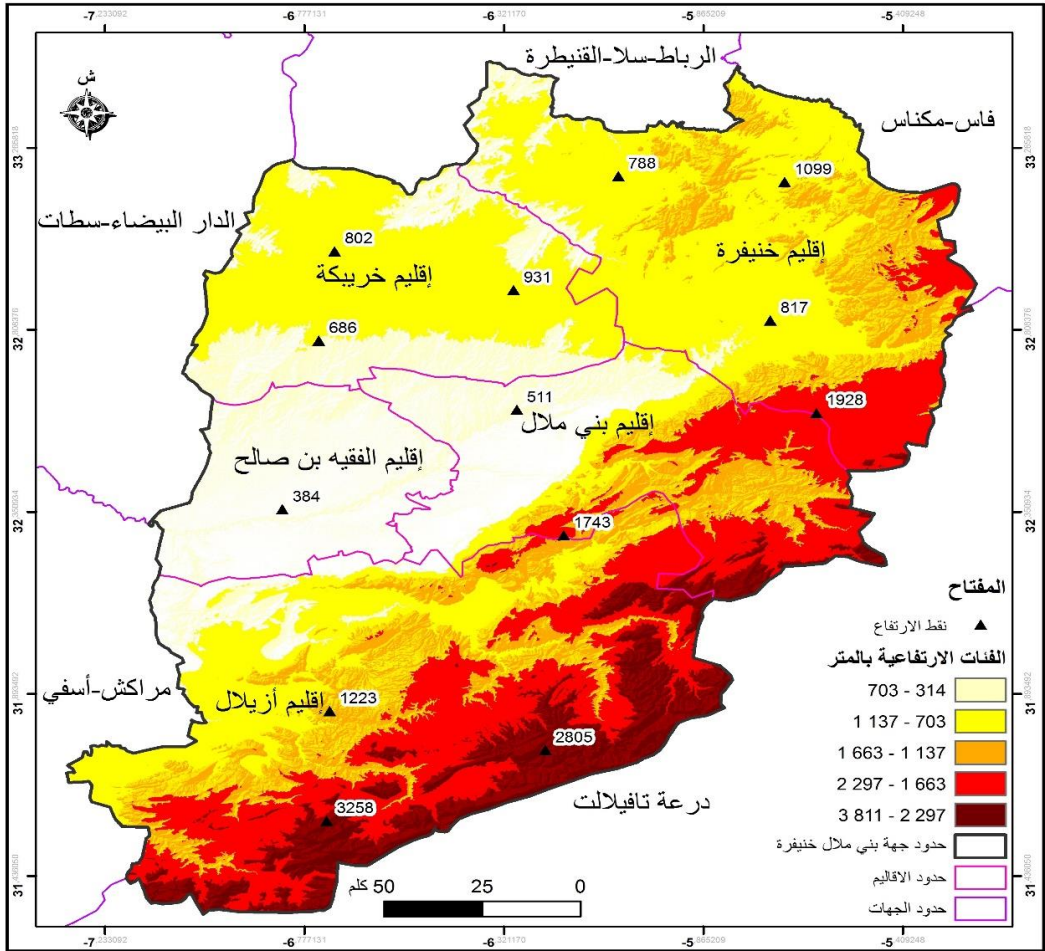
المصدر: منوغرافية جهة بني ملال خنيفرة بتصرف 2015

تمخضت جهة بني ملال خنيفرة عن التقسيم الجهوي لسنة 2015، والذي جاء ب 12 جهة مهيكلت للتراب الوطني، في إطار الجهوية المتقدمة التي جاء بها دستور 2011، من أجل تصحيح مسار التنمية وجعل الجهوية رافعة تنموية.

تتكون جهة من بني ملال خنيفرة من خمسة أقاليم كانت تابعة لثلاث جهات سابقة وهي مكناس تافيلالت، الشاوية وريديغة وتادلة أزيلال، تشكل هذه الجهة صلة وصل ما بين جهات ذات حمولة تاريخية وثقافية عريقة وما بين جهات ذات اشعاع اقتصادي وسياسي. لعب هذا الموقع دورا

استراتيجيا باعتباره ممرا لانتقالات مختلف السلاطين المغاربة سواء إلى العاصمتين التقليديتين فاس ومراكش، أو في اتجاه مناطق أخرى كواحات منطقة تافيلالت سجلماسة؛ وقد ساهم هذا العامل في إكساب المنطقة بعدا تاريخيا أغنى التراب الجبلي، إلى جانب مؤهلاتها الطبيعية، الثقافية والبشرية الغنية.

خريطة رقم 2: التقسيم الترابي والارتفاعات بجهة بني ملال خنيفرة



المصدر: الارتفاعات الرقمية بتصريف

تتوفر جهة بني ملال خنيفرة على إمكانات وموارد غنية، حيث توجد في قلب الأطلس الكبير والمتوسط اللذان يتميزان بغني مواقعهما ومؤهلاتهما ومشاهدهما الطبيعية، إلى جانب الغنى الفلاحي بسهل تادلة والهضبة الوسطى، والمعدني بهضبة الفوسفاط. تمتد هذه الجهة على مساحة تقدر بحوالي 37428 كلم²؛ يشغل المجال الجبلي فيها مساحة مهمة (إقليم أزيلال، إقليم بني ملال وإقليم خنيفرة). حيث يحدها شمالا كل من جهة فاس مكناس وجهة الرباط سلا القنيطرة، وشرقا وجنوبا تحدها درعة تافيلالت، وغربا جهة الدار البيضاء سطات، وجهة مراكش آسفي؛ وتعد مدينة بني ملال عاصمتها الإداري.

3. الإشكاليات التنموية وخيار اعتماد الجهوية المتقدمة

لم تكن التحديات التنموية التي واجهها المغرب بعد الاستقلال بالأمر السهل، من أجل إرساء الهياكل الإدارية والمؤسسية التي تعنى وتهتم بالدرجة الأولى بالتنمية الترابية، بل كان اهتمامها الأول يتجلى في ضبط وإدارة التراب، ثم فيما بعد إن تسنى الأمر إيجاد سبل لتنميتها. حيث كانت الإدارة تهتم بشكل كبير ببسط نفوذها والتحكم في التراب، استغرق هذا الوقت زمنا طويلا، كان هذا المعطى على حساب التنمية خاصة بالمناطق الجبلية، والتي عرفت ببلاد السيبا ما قبل الحماية، ثم عرفت بالمناطق العسكرية والمجالات غير النافعة في ظل الحماية الفرنسية. كلها أوصاف تبين بشكل جلي، حجم التهميش الذي طال هذه المجالات الجغرافية.

لكن الإشكال الحقيقي الذي تحكم في مسار التنمية، هو التوجه الذي رسمه المستعمر؛ حيث قام بنقل الثقل الاقتصادي من الداخل إلى الساحل، وجعل من المناطق الساحلية، خاصة محور طنجة أكادير هو مجال استقطاب الاستثمارات ومختلف المرافق والتجهيزات. في ظل هذا الوضع لا يمكن التكلم عن نجاح السياسات والتقطيعات الجهوية، في القضاء على التفاوتات المجالية، هذه الاكراهات رسمها المستعمر، وكرستها وزادت من حدتها التقطيعات الجهوية السابقة، التي لم تتميز بالنجاعة والفعالية التنموية المطلوبة.

تختلف هذه الاختلالات والتفاوتات داخل الجهة الواحدة، هذا ما نجده حاضرا في جهة بني ملال خنيفرة، التي تعيش مستويات تنموية متفاوتة ما بين المناطق السهلية والمناطق الجبلية. مما يحتم

على الجهوية المتقدمة تبني آليات جديدة وإيجاد صيغ تنموية فعالة، تساهم في القضاء على هذه التفاوتات، وتحقق تنمية ترابية بشكل متساو بين كل المجالات المشكلة للجهة.

تعد الجهوية المتقدمة بمثابة إصلاح جديد، يمكن من خلاله إرساء تنظيم هيكلي وإداري¹، تقوم بموجبه السلطات المركزية بالتنازل عن بعض الصلاحيات لفائدة الجهات، المكونة للوحدة الترابية للدولة. وذلك لتعزيز التنمية الترابية عبر تقوية الاقتصاد المحلي، وتقريب الفاعلين عموما من هموم الساكنة. بواسطة صياغة سياسات تتبع من الخصوصية المحلية المميزة لكل جهة، على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية.

يحتل التنظيم الترابي أهمية حيوية بالنسبة للدولة، في تهيئة وتوجيه السياسة العمومية المندمجة والتشاركية. يجعل من التراب عنصرا ومفتاحا لكل تنمية، ويعمل على إرساء ثقافة الديمقراطية المحلية. حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى تبني وحدات ترابية لامركزية، قادرة على التخفيف من مختلف المشاكل المتراكمة ومحاولة التغلب عليها.

4. أهداف الجهوية المتقدمة ومسألة التنمية الترابية

تأسست الهندسة الترابية الجديدة على حدود الجهة وآلياتها، التي تضمن انسجاما ترابيا وتماسكا وتكاملا ما بين معطياتها الجغرافية، من خلال تقطيعها الترابي وتراتبيتها الإدارية وآلياتها القانونية وطبيعة اختصاصاتها².

تقوم نجاعة تنزيل الجهوية المتقدمة على تعزيز دور الفاعلين الترابيين، من منتخبين ومصالح الدولة وهيئات القطاع الخاص. وترسيخ ثقافة المشاركة والتفاعل، مع فعاليات المجتمع المدني. واعتماد التخطيط المندمج للبرامج التنموية، عبر الاستعمال الأمثل للموارد الترابية، والامكانيات والوسائل المتاحة. يعتمد هذا التنزيل أيضا على مقاربة مندمجة، تجعل من الجهوية المتقدمة استراتيجية تنموية ذات أبعاد شاملة تطل مختلف العناصر والجوانب، التي تؤدي إلى الرفع من مستوى عيش السكان وتحسينه. وتخدم مختلف التوجهات التنموية، التي تحاول الحد من

¹. (أشرفي عبد العزيز، 2011، 168).

². (Boujrouf said., 2002, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/>, consulté le 25/04/2020.)

الاختلالات المجالية، استنادا إلى تقسيم جهوي جديد، يبنّي على معطيات متجانسة وقادرة على بناء جهات قوية ومتماسكة.

يمكن أن يشكل تنزيل وتفعيل صلاحيات الجهوية المتقدمة فرصة مهمة لتحقيق الاندماج في السياسات التنموية، من خلال اعتماد توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب وبرنامج التنمية الجهوية، من قبل جميع الجماعات الترابية. ولذلك يجب أثناء إعداد هذه الآليات التنموية مراعاة الخصوصيات المجالية، والعمل جاهدا من أجل استثمارها بتوظيف أنجع الطرق والآليات.

باعتبار أن المقصود الأول والأخير من مختلف المشاريع الجهوية، هو تنمية المجال وتعبئة موارده الترابية وتحسين مستوى عيش الساكنة؛ تتخذ الجهوية المتقدمة من بين أهدافها تبني مقاربة ديمقراطية وتشاركية، في إعداد وإنجاز مختلف البرامج والمشاريع التنموية³.

يعد الهدف الأساسي من الجهوية المتقدمة هو خلق تنمية ترابية لجميع المناطق، على رأسها المجالات الجبلية. فرغم الإرث الثقيل من الأوضاع التنموية، التي آلت إليها المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، تسعى هذه السياسة التنموية إلى تصحيح هذه الاختلالات، ووضع نموذج تنموي واضح وفعال، وقادر على تعبئة مختلف المؤهلات الترابية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق منظور مستدام. في اتجاه تحويل المجال الترابي الجهوي، وضعا ودورا محوريا في تحقيق التنمية وتدبير الشأن الجهوي، وحماية البيئة ومختلف الموارد الترابية المحلية. وفي هذا الاتجاه، فإن تجاوز مظاهر المحدودية في حصيلة التجربة الجهوية المغربية السابقة، والارتقاء بالجهة إلى المستوى الذي يؤهلها ويمكنها من لعب دور المؤسسة المجالية الوسطية، ما بين الدولة وباقي الوحدات الترابية، في تحقيق التنمية الترابية، يستلزم ذلك الاستناد إلى آليات قانونية، مؤسساتية، مالية ومجالية جديدة.

يتوخى من الجهوية المتقدمة أن تساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الاستثمار الأمثل للمؤهلات والموارد الذاتية لكل جهة. واستنهاض همم مختلف الفاعلين الترابيين

³ (الحرش كريم، 2012، ص 20-23).

المحليين، والمشاركة في إقامة وإنجاز المشاريع المهيكلية الكبرى بغية تقوية جاذبية الجهات، من خلال⁴:

- تعزيز روح المبادرة والدينامية لدى الساكنة المحلية ومنتخبهم؛
- الحد من العراقيل البيروقراطية، ومعالجة سلبياتها؛
- العمل على تضافر الجهود بين القطاعات، وأخذ البعد الترابي بعين الاعتبار في كل السياسات التنموية؛

- تعزيز الديمقراطية المحلية، وتوسيع نطاق المقاربة التشاركية، بما يتماشى مع الحكامة الترابية.

5. يعد التقسيم الترابي في ضوء الجهوية المتقدمة آلية مهمة لتحقيق تنمية ترابية

يحظى التقسيم الترابي الجهوي بأهمية كبرى، باعتباره قاطرة للتنمية الجهوية؛ بموجب هذا التقسيم يتم تحديد مجال نفوذ وتدخل الفاعلين الترابيين في جهة معينة، في مجالها وساكنتها. حيث يوفر ويحصر مؤهلات الجهة، من حيث الموارد الترابية المختلفة، من إمكانات مادية ولأمدية، ويحدد درجة ونوعية الاحتياجات السكانية. ويشكل نوعية الأطر المنتخبة المسؤولة عن تسيير شؤون الجهة، كما يشكل نوع الإرث الثقيل الذي يطبع جهة بني ملال خنيفرة، التي تعاني ساكنتها ومجالاتها الجبلية من الهشاشة، تستوجب استنهاض الهمم والتدخل الحصيف من قبل كل الفاعلين الترابيين، لتدارك كل الاختلالات والأخطاء المتركمة.

يحيل التقسيم الجهوي إذن، على المجال الذي تتقاطع فيه الأنشطة المختلفة. لأنها تتيح إمكانية تنظيم المجال والإنسان، لتسهيل عملية الإدارة والحكم، في إطار تحديد علاقة السلطة بالسكان، سواء تم توظيفها في اتجاه السيطرة على المجال المحلي والتحكم في النسيج الاجتماعي، أم بغية تحقيق نفعية هذه العلاقة، بشكل يضمن للسلطة حقها في التأطير السياسي والإداري، وتسمح للسكان بالتعبير عن حاجياتهم ومتطلباتهم المعيشية والتنموية. غير أن حضور الهاجس الأمني والإداري بشكل مبالغ فيه، يؤدي إلى تهميش دور السياسة الجهوية في خلق التنمية الترابية المنشودة.

⁴(اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة، 2011، تقارير موضوعاتية، الكتاب الثاني، ص 78).

تسبب التقسيم الجهوي السابق في الكثير من الاختلالات والتفاوتات بين الجهات سواء من حيث عدد السكان، البنيات، التجهيزات التحتية، أو الإمكانيات الطبيعية، التي تتوفر عليها كل جهة على حدة. ووضع تقسيم جهوي في ظل الجهوية المتقدمة، لا يجب أن يهتم فقط بالاعتبارات الإدارية والسياسية. بل تفرض فعالية هذا النموذج ضرورة الاعتماد على مجموعة من المعايير، ذات طابع موضوعي، تأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية والجغرافية، لمختلف الجهات، وإدماج هذه المعطيات في متطلبات التنمية الترابية؛ حيث ينتظر من الجهوية المتقدمة، أن تساهم عبر تقطيعها الترابي في خلق هندسة ترابية تراعي الخصوصيات المحلية، الطبيعية، البشرية، الاقتصادية والثقافية، وتتجاوز الاكراهات الطبيعية، التي يمكن أن تشكل عائقا تنمويا أمام إمكانات الجبال الترابية المتنوعة والغنية.

تجدر الإشارة إلى أن التقسيم الجهوي الجديد لم يسع إلى التعديل في بنية الأقاليم والجماعات الترابية، مما قد يطرح عدة إشكالات تنموية متعلقة بنوعية هذا التقسيم ومدى فعاليته؛ وقد يجعل الجهات الحالية عبارة عن أقاليم كبيرة، لا يمكن تحقيقها للتنمية الترابية المنشودة في ظل تقسيمات تقليدية تم إفرازها بناء على أسس أمنية لا تمتح من الرؤى التنموية.

توجد في هذا الصدد مجموعة من الدواوير تابعة لجماعات معينة، لكن لها ارتباط وثيق بجماعة أخرى كدوار آيت سيدي علي بجماعة تغسالين بإقليم خنيفرة، له ارتباط وثيق بجماعة أغباله بإقليم بني ملال. كذلك دوار تيحونة آيت ويدير بجماعة تيزي نيسلي، يعد أكثر ارتباطا بجماعة أغباله، وكذلك دوار تاكست التابع لجماعة آيت امحمد بإقليم أزيلال، يعد أكثر ارتباطا بمركز واولي. وهذا راجع لعامل القرب والخدمات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من طرف هذه المراكز القروية للدواوير.

وبالتالي توحى هذه الإشكاليات على أن التقسيم الترابي للجماعات ولالأقاليم يحتاج إلى إعادة النظر، لكي يستجيب للتطلعات التنموية الحقيقية التي تعرفها المناطق الجبلية.

6. تتوفر الجهوية المتقدمة على اختصاصات موسعة للمساهمة في خلق تنمية ترابية

تتوفر الجهة على مجموعة من الاختصاصات التي تخول لها، الاضطلاع بمهمة خلق تنمية ترابية وتحقيق انتظارات الساكنة المحلية. حيث يمارس مجلس الجهة، عدة اختصاصات وصلاحيات، يمكن أن تساهم في بلورة التنمية المنشودة⁵.

تقسم الصلاحيات إلى اختصاصات ذاتية، تمارسها الجهة في مجال نفوذها؛ واختصاصات منقولة، تنقل من الدولة إلى الجهة؛ واختصاصات مشتركة ما بين الجهة والدولة؛ وتدخل مسألة تنمية المناطق الجبلية ضمن الاختصاصات المشتركة. وفي إطار الجهوية المتقدمة أصبح رئيس الجهة هو الأمر بالصرف، لكن الإشكال المطروح أمام هذه الجهوية، هو ماذا يصرف رئيس الجهة، وهل فعلا الموارد المالية المرصودة كافية، من أجل القضاء على كل الاختلالات بالمناطق الجبلية؟ فضلا عن الاختلالات الموجودة بالمناطق الأخرى داخل الجهة، وهل هذا الغلاف المالي قادر على احتواء وتلبية المطالب التنموية المستقبلية؟ فمسألة تنمية الاقتصاد الجهوي، وخلق نموذج تنموي خاص بالمناطق الجبلية، مسألة ملحة وضرورية لمقابلة على عاتق الجهوية المتقدمة، حيث يجب أن تتماشى مسألة الموارد المالية المرصودة مع نوعية وحجم الاختصاصات المسندة.

تتاطق بجهة بني ملال خنيفرة داخل دائرة نفوذها الترابي، مهام النهوض بالتنمية الترابية؛ وذلك عبر توظيف آليات مختلفة، وفق شركات متعددة تضمن التنظيم، التنسيق والتتبع الفعال، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية المجال الجهوي وجعله أكثر تنافسية، من خلال الوقوف على المقومات المتاحة وتعبئتها خدمة للتنمية الترابية مع ضمان التوازن التنموي ما بين كل المجالات الجغرافية.

تحتاج الصلاحيات إلى وضوح كامل وشامل وتكريس مبدأ التدبير الحر، الذي ينص على مقتضيات دستورية في تنظيم العلاقات المرسومة بين الإدارة المركزية والجماعات الترابية من جهة، وما بين الجماعات الترابية نفسها من جهة أخرى. حيث يجب تقوية هذه الصلاحيات

⁵(جفري سعيد، 2012، ص 113).

وتعزيزها، لكي تتمكن الجماعات الترابية من الاضطلاع بالأدوار التنموية الحقيقية على أرض الواقع، وتدبير الشأن الجهوي والمحلي بشكل فعال.

1.6. طبيعة الاختصاصات الذاتية لجهة بني ملال خنيفرة في مجال التنمية الجهوية

تتجلى الاختصاصات الذاتية في مختلف الصلاحيات الموكولة بشكل مباشر للجهة في مجال معين، بما يمكنها باستعمال مواردها المختلفة من بلورة آليات التخطيط، التهيئة، التدبير والصيانة لمختلف المشاريع التنموية.

تتوفر الجهة على اختصاصات ذاتية يمكن أن تساهم في خلق التنمية الترابية بجهة بني ملال خنيفرة بصفة عامة، وبالمناطق الجبلية بصفة خاصة؛ يمكن إجمالها في سبعة اختصاصات أساسية، الموجودة في الجدول أسفله:

جدول رقم 1: أبرز مقتضيات الاختصاصات الذاتية لجهة بني ملال خنيفرة

أبرز مقتضياتها	الاختصاصات الذاتية
<ul style="list-style-type: none"> - دعم المقاولات - توطین وتنظیم مناطق للأنشطة الاقتصادية بالجهة - تهيئة الطرق والمسالك السياحية في العالم القروي - إنعاش أسواق الجملة الجهوية - إحداث مناطق للأنشطة التقليدية والحرفية - جذب الاستثمار - إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والمنتجات الجهوية 	التنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث مراكز جهوية للتكوين وكذا مراكز جهوية للتشغيل، وتطوير الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل؛ - الإشراف على التكوين المستمر لفائدة أعضاء المجالس وموظفي الجماعات الترابية. 	التكوين المهني والتكوين المستمر والتشغيل
<ul style="list-style-type: none"> - إنعاش الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي؛ - بناء وتحسين وصيانة الطرق غير المصنفة. 	التنمية القروية
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة؛ 	النقل

<p>-تنظيم خدمات النقل الطرقي غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية داخل الجهة.</p>	
<p>-الإسهام في المحافظة على المواقع الأثرية والترويج لها؛ -تنظيم المهرجانات الثقافية والترفيهية.</p>	الثقافة
<p>-تهيئة وتدبير المنتزهات الجهوية؛ -وضع استراتيجية جهوية لاقتصاد الطاقة والماء؛ -إنعاش المبادرات المرتبطة بالطاقة المتجددة.</p>	البيئة
<p>يمكن للجهة إبرام اتفاقيات مع فاعلين من خارج المملكة في إطار التعاون الدولي، وكذا الحصول على تمويلات في نفس الإطار بعد موافقة السلطات العمومية، طبقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛ لا يمكن إبرام أي اتفاقية بين جهة أو مجموعة جهات أو مجموعات الجماعات الترابية ودولة أجنبية.</p>	التعاون الدولي

المصدر: القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، ص 30-32

2.6. طبيعة الاختصاصات المشتركة بين جهة بني ملال خنيفرة والدولة

تشمل الاختصاصات المشتركة، بين الدولة وجهة بني ملال خنيفرة، الاختصاصات التي يتبين أن نجاعة ممارستها تكون بشكل مشترك. ويمكن أن تتم ممارسة هذه الاختصاصات المشتركة، طبقاً لمبدأ التدرج والتمايز.

جدول رقم 2: مقتضيات الاختصاصات المشتركة بين جهة بني ملال خنيفرة والدولة

أبرز مقتضياتها	الاختصاصات المشتركة
<ul style="list-style-type: none"> -تحسين جاذبية المجالات الترابية وتقوية التنافسية؛ -التنمية المستدامة؛ -الشغل؛ -البحث العلمي التطبيقي. 	التنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> -تأهيل العالم القروي؛ -تنمية المناطق الجبلية؛ -تنمية مناطق الواحات؛ -إحداث أقطاب فلاحية؛ تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة. 	التنمية القروية
<ul style="list-style-type: none"> -التأهيل الاجتماعي؛ -المساعدة الاجتماعية؛ -إعادة الاعتبار للمدن والأنسجة العتيقة؛ -إنعاش السكن الاجتماعي؛ -إنعاش الرياضة والترفيه. 	التنمية الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> -الحماية من الفيضانات؛ -الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والتصحّر؛ -المحافظة على المناطق المحمية؛ -المحافظة على المنظومة البيئية الغابوية؛ -المحافظة على الموارد المائية. 	البيئة
<ul style="list-style-type: none"> -الاعتناء بتراث الجهة والثقافة المحلية؛ -صيانة الآثار ودعم الخصوصيات الجهوية؛ -إحداث وتدبير المؤسسات الثقافية. 	الثقافة
<ul style="list-style-type: none"> -إنعاش السياحة. 	السياحة

المصدر: المصدر: القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، ص 33

تمارس الاختصاصات المشتركة بين جهة بني ملال خنيفرة والدولة بشكل تعاقدى، إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجهة⁶. يمكن للجهة بمبادرة منها، واعتمادا على مواردها الذاتية، أن تتولى تمويل أو تشارك في تمويل إنجاز مرفق أو تجهيز أو تقديم خدمة عمومية، لا تدخل ضمن اختصاصاتها الذاتية بشكل تعاقدى مع الدولة، إذا تبين أن هذا التمويل يساهم في بلوغ أهدافها المسطرة.

3.6. طبيعة الاختصاصات المنقولة من الدولة إلى جهة بني ملال خنيفرة

يحدد مبدأ التفريع مجالات الاختصاصات المنقولة، من الدولة إلى جهة بني ملال خنيفرة، وتشمل هذه المجالات بصفة خاصة: التجهيزات والبنى التحتية ذات البعد الجهوي، الصناعة، الصحة، التجارة، التعليم، الثقافة، الرياضة، الطاقة، الماء والبيئة⁷.

كما تجدر الإشارة، عند نقل اختصاصات معينة من الدولة إلى الجهة، يجب تحويل معها الموارد اللازمة، التي تمكن وتسمح للجهة بممارسة هذه الاختصاصات المنقولة، على أكمل وجه وفي ظروف سليمة ومواتية. من أجل تجسيد التنمية الترابية ميدانيا، وحتى لا تكون هذه الاختصاصات، مجرد شعارات على الورق فقط. كما يمكن تحويل الاختصاصات المنقولة إلى اختصاصات ذاتية للجهة، بموجب تعديل هذا القانون التنظيمي⁸.

7. اختصاصات لا ترقى إلى طموحات المتقدمة

جاءت الجهوية المتقدمة باختصاصات مهمة مقارنة مع ما سبق من الجهويات، وتبنى المغرب استراتيجيات جديدة في خلق تنمية ترابية، في إطار تنافسية الجهات وتضامنها في نفس الآن، وهي بذلك متقدمة عن ما سبقها من الاستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية، لكن هذه الاختصاصات رغم أهميتها لا ترقى إلى مستوى التنمية المنشودة وتطلعات الساكنة المحلية، في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة؛ وبالمقابل قد يصطدم تقدم الصلاحيات مع

⁶.(القانون التنظيمي للجهات، 2014، ص 33)

⁷.(القانون التنظيمي للجهات، 2014، ص 34).

⁸.(القانون التنظيمي للجهات، مرجع سابق، ص 34).

تأخر العقلية، لذلك لا يمكن منح اختصاصات دون إقرار منتخبيين قادرين على فهم ميكانزمات التنمية الترابية، واستثمار هذه الصلاحيات وفق مبدأ الديمقراطية المحلية والنجاعة الترابية. لذلك بالعمل الجهوي عبارة منظومة نسقية لا تقبل التجزيء، تحتاج إلى عمل مشترك ما بين الفاعلين الترابيين وفق منظور حديث للتنمية، والاقتضاء بالنماذج الدولية التي أثبتت نجاحها في هذا الصدد، ولا يكون ذلك إلا بصلاحيات متقدمة وعنصر بشري متقدم تديريا، استراتيجيا، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، ثقافيا.

لم تصل الجهوية بالمغرب بعد إلى الاستقلالية الإدارية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها من الصلاحيات؛ في ظل عدم نضج النموذج المغربي للتنمية ولزالت التجارب قائمة من أجل إيجاد صيغة مغربية تتوافق مع الخصوصيات الترابية، ومع تطلعات وهموم الساكنة في ظل الغنى الكبير الذي يتميز به التراب المغربي في كل المجالات والمكونات، والذي يحتاج إلى مقارنة تنموية متفردة تتماشى مع الطبيعية المركبة للمقومات المؤهلات.

8. غياب التمويل الكافي واللازم لبورة جهوية متقدمة

تحتاج الجهوية المتقدمة إلى موارد مالية مهمة، تضمن بلورة التنمية الترابية في كل المكونات الجغرافية لجهة بني ملال خنيفرة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إيجاد مصادر تمويل متنوعة؛ وي طرح هذا الأمر إشكالا بالجهات الفقيرة مثل هذه الجهة المدروسة التي تتوفر على مساحات من الجبال، التي تعاني من عدة مشاكل ذات أبعاد مختلفة. الخيارات التنموية للجهوية المتقدمة يصطدم مع طريقة التمويل الكلاسيكية، التي لا يمكن من خلالها نجاح هذا النموذج التنموي بسبب الرهانات المطروحة أمامه؛ والتي تدعو كل الفاعلين إلى إيجاد مصادر تمويل بطرق مبتكرة.

9. التوجهات التنموية لجهة بني ملال خنيفرة

أعطت مسألة وضع السياسات التنموية بنوع من الأحادية واعتماد مقاربة قطاعية وتقنية فشلا في تحقيق تنمية ترابية بالجبال؛ حيث تعاملت هذه السياسات مع الموارد الترابية كآليات يمكن

استغلالها، لخدمة الأبعاد التنموية الجهوية والوطنية على حساب التنمية المحلية؛ الشيء الذي كرس الاختلالات والتفاوتات المجالية على مستوى المناطق الجبلية، ولم تستفد بشكل كاف من مواردها الترابية الطبيعية، ولم توظف مختلف هذه الموارد الكامنة بالجبال، من أجل خلق التنمية الترابية بها.

تعد مختلف الاستراتيجيات المعتمدة، بعيدة كل البعد عن هموم وتطلعات الساكنة المحلية. وعدم احترامها للمقاربة الترابية، جعل من مختلف المشاريع دخيلة على التراب الجبلي، وغير مستمدة من خصوصياته المتعددة والمتنوعة؛ بالتالي لا تتمتع هذه المشاريع بالنجاعة لتثمين الموارد الجبلية وإعدادها، وفق منظور يستجيب لمتطلبات التنمية الترابية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة.

يؤشر هذا الضعف على عدم تكافؤ الفرص، ما بين المجالات الجغرافية؛ الذي يتجلى في اختلاف نوعية الاستراتيجيات والمشاريع التنموية، التي حظيت بها والمجهودات المخصصة لهذه المناطق الجبلية.

يزداد الخطر إذا أخذت طرق التهيئة والإعداد نفس المنحى، في ظل الجهوية المتقدمة، ولم ترق إلى المستوى المطلوب، وتأخذ على عاتقها الأخذ بمبادئ المقاربة الترابية وجعل الجبال من الأولويات التنموية. حيث يجب وضع تصور واضح تجاه هذه المجالات، وتفعيل مختلف المشاريع المبرمجة وفق المقاربة الترابية، والقطيعة مع المقاربات الماضية، التي أبانت عن ضعفها ومحدوديتها في تحقيق التنمية المأمولة. وجعل الساكنة المحلية، من أبرز الاهتمامات في جميع السياسات والمشاريع التنموية.

تحتاج مختلف المشاريع المبرمجة بالمناطق الجبلية، في إطار الجهوية المتقدمة، إلى تنزيل وتتبع ناجع؛ من خلال إشراك كل الفاعلين الترابيين في هذه العملية التنموية، وعلى رأسهم الساكنة الجبلية.

من أجل ضمان نجاعة السياسات التنموية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة، يجب العمل على تقوية إمكانات التخطيط، التهيئة والتدبير المحلي في إطار سياسة اللامركزية، بتطوير قدرات

وصلاحيات المنتخبين؛ واللاتركيز بتقويض مجموعة من الصلاحيات للمصالح اللامركزية. حيث تقتضي التنمية الترابية تطوير هذه الجوانب لتحقيق وخلق انعكاسات تنموية إيجابية في كافة المستويات الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية.

10. عدم إشراك كل الفاعلين في برمجة وتنزيل المشاريع التنموية بالجنال بجهة بني ملال خنيفرة

رغم اختلاف السياسة الجهوية المعتمدة عن سابقتها من حيث الصلاحيات والتقسيم الترابي، إلا أن المقاربة التنموية التي تتعامل بها لازالت تقليدية، حيث لم يتم إشراك الساكنة المحلية والمجتمع المدني في برمجة المشاريع وفي اختيار نوعيتها، إلى جانب عدم إشراكها في مسألة تنزيلها.

وبالتالي، ما يعاب على طريقة التخطيط الجهوي المعتمدة أنها لازالت تتعامل مع التنمية بمقاربات كلاسيكية، وتقصي بعض الفاعلين الآخرين في مسألة التخطيط، التهيئة والتدبير الترابي، وقد يطرح هذا الأمر إشكاليات تنموية حقيقية في المستقبل على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

تعد مسألة المقاربة التشاركية لبنة محورية في بلورة مشاريع ترابية، نابعة من خصوصيات المجال ومن تطلعات السكان، وبالتالي بناء نوعية من المشاريع الترابية انطلاقا من القاعدة السفلى، ولا يجب أن تفرض من الأعلى.

لازالت المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة تعاني من عدة إكراهات تنموية، غير أن دينامية الفاعلين الترابيين في إطار الجهوية المتقدمة، يمكن أن تحد وتخفف من حدة مختلف التحديات، بإيجاد طرق مبتكرة وتحويلها إلى عناصر قوة. واعتماد منظور تنموي حقيقي مبني على أسس المقاربة الترابية، واستثمار مختلف الموارد المتواجدة بشكل يضمن الساكنة الجبلية عيشا كريما.

خلاصة:

اعتمد المشرع المغربي على آليات جديدة من أجل خلق تنمية ترابية، عبر إسناد الجهوية الجديدة صلاحيات متقدمة عما سبقها من أنواع الجهوية، تمكنها من إدارة شؤونها بنفسها من خلال آليات

ديمقراطية، تربط مختلف الفاعلين الترابيين بالسكان المحلية. وضعت جهة بني ملال خنيفرة، مشاريع متعددة من أجل خلق تنمية متوازنة بين جميع المجالات الجغرافية بالجهة، ومن بينها المناطق الجبلية، حيث حظيت بمجموعة من المشاريع التنموية، همت ميادين ومجالات مختلفة، في إطار التكامل ما بين توجهات برنامج التنمية الجهوية وخيارات التصميم الجهوي لإعداد التراب.

رغم وجود تخطيط للمشاريع التنموية في إطار الجهوية المتقدمة، إلا أنه قد يصادف عدم فعالية مسألة تنزيل هذه المشاريع وتتبعها، مما يؤدي إلى إهدار الزمن التنموي والجهد، مثلما حدث مع المخططات والمشاريع السابقة، التي كرس الهشاشة والعزلة بالمناطق الجبلية. تبقى آليات التنزيل والتتبع ذات أهمية كبرى في إطار خلق وتحقيق تنمية ترابية بالجنال بجهة بني ملال خنيفرة.

Références

Advisory Committee on Advanced Regionalisation., (2011), Report on Advanced Regionalisation, Volume I.

Advisory Committee on Advanced Regionalisation., (2011), Thematic Reports, Volume 2.

Akhal M., (1996), The Theoretical Foundations for Defining and Developing the Local Economy, Moroccan Economic Review, No. 16.

Annual Report of the Supreme Audit Institution., (2015), Rural and Mountainous Areas Development Fund, digital publication.

Ashraqi A., (2011), Expanded Regionalism: A New Model for Local Governance and Integrated Development, 1st edition, Casablanca.

Beni Mellal-Khenifra Regional Council., (2019), Regional Spatial Planning for the Beni Mellal-Khenifra Region, Phase Two.

Bouazzaoui B., (2015), Regional Morocco and the Challenge of Advanced Regionalisation, Beni Azanasen Press, 1st edition.

Boujrouf S., (2012), Regionalism and Regional Authorities in Morocco: A Project for Which Territory?, 1st edition, National Printing and Publishing House, Marrakesh.

Chahid F., (2005), Territorialisation of Public Policy, Publications of the Moroccan Journal of Local Administration and Development, Textbooks and Research Papers series, No. 63

Courlet C., (2002), Territories and Regions: The Greatly Neglected Aspects of Economic Development, Harmattan, Remapp No. 6.

Fadil A., (2000), The Region in the Age of Decentralisation, published by the Marocaine d'administration locale et de développement journal, No. 14.

Khalouq j., (2009), Territorial Planning in Morocco: Current Situation and Development Needs, 1st edition, Al-Rashad Bookshop, Settat.

Labkar R., (2003), Land Use Planning and the Challenge of Regional Development, Okaz Publications, Rabat.

Lahrach K., (2012), Advanced Regionalisation in Morocco: A Challenge for Participatory Governance, Decentralisation and Local Administration series, No. 19, 3rd edition, Rabat.

Mustafa S., (1993), Regionalism in Morocco: A New Challenge for a New Morocco, 1st edition, Maghreb University Publications, Casablanca.

Official documents, publications and reports:

Organic Law No. 111.14 on public authorities. Website: www.lejuriste.ma.

Philip K & Bernard D., (2000), Marketing Management, 10th edition, Publi-Union, Paris.

Regional Council of Tadla-Azilal., (2007), Regional Land Use Plan, Phase Two.

Sghir S., (2020), Advanced Regionalism and Territorial Development, Publications of the Laboratory for Territorial Research and Management, Communication and Modelling, Multidisciplinary Faculty of Khouribga, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, 1st edition.

The Regional Development Programme for Beni Mellal-Khenifra 2016–2021.

Yahya A., (2010), Territorial Division and Regional Policy: Towards the Adoption of Political Regionalism, 1st edition, published by the Moroccan Journal of Local Administration and Development.